موشيه يعلون *

إسرائيل والفلسطينيون- العودة إلى الأصول

(١)

«إذا صعدت إلى القطار غير الصحيح، فلا جدوى بأن تعدو على طول العربة في الاتجاه المعاكس»- هذا ما كتبه ذات مرة القس الألماني ديتريخ بونهوفر الذي أعدم على أيدي النازيين [١].

وقبل خمسة عشر عاماً، صعدت إسرائيل، في المفاوضات التي أجرتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة أوسلو، إلى ما اعتبر في نظر الكثيرين «قطار السلام» [٢]. وبمرور السنوات اتضح أن هذا القطار لم يصل إلى بر الأمان، أو الهدف المنشود، ومع ذلك فإن كل ما فعله الزعماء الإسرائيليون منذ ذلك الوقت هو التسكع دون جدوى في عربات القطار.

كتب عن تبدد آمال أوسلو عدد لا يحصى من الكتب والمقالات وأعمدة الرأي [٣]. معظمها يتحرى الأحداث والتطورات السياسية والأمنية التي عصفت بالمنطقة منذ توقيع الاتفاقية الأولى في أيلول ١٩٩٣ وحتى الآن، وتعزو غالبيتها السبب في فشل العملية السياسية إلى هذا الحادث أو ذاك: مجزرة الحرم الإبراهيمي (في الخليل)، اغتيال رابين، سلوك بنيامين نتنياهو، انعدام الكيمياء في العلاقة بين إيهود باراك وياسر عرفات، عملية «السور الواقي» (اجتياح الجيش الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية ٢٠٠٢)، كثرة الحواجز، استمرار مشروع بناء المستوطنات وما شابه.

هذه المسوغات والتفسيرات مرتبطة، بطبيعة الحال، بتبادل الاتهامات، أو بحسب ما يسميه عديد من المحللين الإسرائيليين بـ«الندم». لكن المشكلة هي أن محاولة فهم متى بالضبط انحرف «قطار السلام» عن سكته تدل بشكل عام على غياب الاستعداد

* الرئيس الأسبق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي خلال سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥. باحث زميل في «معهد أدلسون للدراسات الإستراتيجية» في «مركز شاليم». ومرشح حزب الليكود لانتخابات الكنيست.

كانت الطريق، التي أفضت من القمة- قمة أوسلو- إلى الحضيض الذي نقبع فيه الآن، مرصوفة بالأخطاء التي ارتكبها الطرفان. يقينا أن لدى الإسرائيليين أسبابا وجيهة لمراجعة أعمالهم؛ فالسياسيون والقادة الذين نصبوهم فوقهم تصرفوا أحياناً بطيش وتسرع وإهمال وفي أحيان أخرى بانغلاق وفظاظة، وحتى بتسيب ولا مسؤولية تامة في بعض الحالات. مع ذلك فإن الزعامة الإسرائيلية والزعامة الفلسطينية لا تتحملان مسؤولية متساوية في الفشل الحاصل وذلك لسبب بسيط جداً: فقد كانت الأولى معنية حقاً بسلام دائم وسعت إليه، في حين لم تأل الثانية جهداً- بشكل مقصود وغير مقصود- في سبيل إفشاله.

للاعتراف بالحقيقة المؤسفة وهي أن هذا القطار كان منذ البداية القطار غير الصحيح .

في الحقيقة إذا كنا نرغب بفهم أو معرفة لماذا انهارت عملية أوسلو، التي كان من المفروض أن تخلق واقع دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، فإن علينا أن نعيد النظر في أسس الإستراتيجيا التي تبناها مهندسو العملية. إن أحد تلك الأسس، وربما أكثرها أهمية، تمثل في الفرضية القائلة إن الخطوات الدبلوماسية الجريئة هي القوة الدافعة للتسوية التاريخية بين الشعبين. فقد رأى منطق أوسلو في المفاوضات والاتفاقيات السياسية مقدمة ضرورية للتغييرات المادية الملموسة في الواقع الأمني والاقتصادي والاجتماعي. وأمل مهندسو العملية الإسرائيليون في أن الاختراقات السياسية التي تحققت حول مائدة المفاوضات ستشق الطريق أمام إنهاء النزاع في منطقتنا. ورأى هؤلاء في مخيلتهم كيف تؤدي الاتفاقيات وبوادر حسن النية والتنازلات الإقليمية الجارفة إلى تحييد التوترات والعنف في الساحة المحلية، وما ينتج عن ذلك من استعادة للأمن والاستقرار للبقعة الجغرافية الضيقة في أرض إسرائيل [٤].

هذه النظرية، التي اهتزت حتى قبل اندلاع الحرب الفلسطينية ضد إسرائيل في أيلول ٢٠٠٠، تكشفت في السنوات الأخيرة كنظرية مغلوطة وخيمة العواقب. وأخذت الفجوة بين الادعاء والتظاهر بالنشوة الدبلوماسية وبين الواقعية المشوهة تتسع وتتعمق أكثر فأكثر إلى أن أصبحت غير معقولة، بل وخيالية تماماً، كما أن البيانات والتفاهمات الاحتفالية التي واكبت المؤتمرات الدولية المبجلة، من طراز المؤتمر الاستعراضي الذي التأم في أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧، تكشفت الواحدة تلو الأخرى على أنها لا تمت إلى الواقع بصلة. وفي ضوء انحدار الحكم الذاتي الفلسطيني إلى فوضى عارمة من الفساد والعنف والإرهاب، ظهرت ما يسمى بـ« العملية السياسية» كمجرد وهم كاذب، لا ينتج عنه سوى عناوين في الصحف وصور مشتركة للسياسيين.

يبدو إذن أنه لا مناص من تغيير جذري في السياسة الإسرائيلية- وفي سياسة الغرب بشكل عام- فيما يتعلق بـ «المسألة الفلسطينية». والمطلوب ليس مجرد إصلاح تجميلي أو جهد مكثف أكثر للتقدم في المسار القديم، وإنما بلورة إستراتيجيا بديلة، تُعيد تحديد الأهداف التي يتعين على الطرفين السعي إليها وكذلك الوسائل اللازمة لتحقيقها.

عند محاولتنا رسم مثل هذه الإستراتيجيا، لا بد لنا من التعلم والاستفادة من التجربة المريرة التي تبين أن أفضل الاتفاقيات السياسية ليس لها أي مغزى أو أهمية حينما يكون أحد الأطراف الموقع عليها لا يرغب، أو لا يستطيع وضعها موضع التنفيذ. يتعين علينا إذن قلب صيغة أوسلو رأساً على عقب، فالفهم القديم الذي يسعى إلى إحداث تغيير تاريخي «من أعلى إلى أسفل»، والذي يولي أهمية مفرطة للتصريحات التي يطلقها السياسيون من أبراجهم السياسية العالية، يجب أن يخلي مكانه لتوجه عملي أكثر، يسعى إلى إحداث التغيير من «أسفل إلى أعلى» وإلى تحقيق الاستقرار والأمن أولاً وقبل كل شيء، وبعد ذلك- وربما بعد ذلك بزمن بعيد- إلى السلام.

إن خريطة الطريق التي سأقترحها هنا، والتي قمت ببلورتها بالتعاون مع زملائي في معهد «أدلسون للدراسات الإستراتيجية»، ترى في إقامة نظام فلسطيني قوي من ناحية سياسية واجتماعية واقتصادية شرطاً لا غنى عنه لأي تقدم سياسي ذي بال في المستقبل. غير أن ثمة شكا كبيرا في قيام مثل هذا النظام، إن لم نفهم بشكل سليم ما الذي أعاق إمكان قيامه حتى الآن وما الذي في استطاعتنا أن نفعله في هذا الشأن.

(٢)

كانت الطريق، التي أفضت من القمة- قمة أوسلو- إلى الحضيض الذي نقبع فيه الآن، مرصوفة بالأخطاء التي ارتكبها الطرفان. يقينا أن لدى الإسرائيليين أسبابا وجيهة لمراجعة أعمالهم؛ فالسياسيون والقادة الذين نصبوهم فوقهم تصرفوا أحياناً بطيش وتسرع وإهمال وفي أحيان أخرى بانغلاق وفظاظة، وحتى بتسيب ولا مسؤولية تامة في بعض الحالات. مع ذلك فإن الزعامة الإسرائيلية والزعامة الفلسطينية لا تتحملان مسؤولية متساوية في الفشل الحاصل وذلك لسبب بسيط جداً: فقد كانت الأولى معنية حقاً بسلام دائم وسعت إليه، في حين لم تأل الثانية جهداً- بشكل مقصود وغير مقصود- في سبيل إفشاله. وللأسف الشديد فإن «الشريك» الذي علقت الدولة اليهودية عليه آمالها بتحقيق المصالحة التاريخية كان ياسر عرفات. فعلى مدى سنوات طوال اعتبر عرفات في نظر الإسرائيليين أسوأ عدو لهم، ولم يكن ذلك عبثاً أو محض صدفة. فقد قاد عرفات منذ الستينيات [في القرن العشرين] واحدة من أشرس الحروب الإرهابية في العصر الحديث، والتي أزهقت أرواح آلاف الأبرياء. وقد جاءت اتفاقيات أوسلو لتوفر له فرصة لـ«يولد من جديد»؛ فهذه الاتفاقيات لم تنقذ المنظمة التي تزعمها من إحدى الفترات الأصعب في تاريخها وحسب، بل ووفرت له أيضًا شرعية دولية وصورته في أعين الكثيرين- الذين اشمأزوا من أعماله في الماضي- كزعيم وطني شجاع. فلم يكن يخطر في بال أحد، إبان السبعينيات والثمانينيات، أن هذا الزعيم «الإرهابي» الذي أعلن حرباً شعواء على الصهيونية وعلى الشعب اليهودي سيقف ذات يوم إلى جانب رئيس حكومة إسرائيل ووزير خارجيتها ليتسلم جائزة نوبل للسلام. . .

ربما يكون عرفات قد غير جلده لكنه لم يغير ما في داخله. فهو لم يتخل ولو للحظة عن تطلعه ورغبته في رؤية زوال الدولة اليهودية. الفلسطينيون بزعامته اعترفوا ظاهرياً بـ«حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن» [٥]، لكنهم رفضوا قطعياً تعريفها الصهيوني، ومن وجهة نظرهم فإنه لا يوجد، ولم يكن لليهود حق في وطن قومي يهودي في أرض إسرائيل. وقد اضطر رابين للتخلي عن المطلب بمثل هذا الاعتراف في اتفاقيات أوسلو واكتفى بتعهد عرفات بإلغاء البنود التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، من الميثاق الوطني الفلسطيني، وهو ما لم يحدث قط [٦]. ولغاية اليوم يمتنع المتحدثون الفلسطينيون- وحتى المعتدلون بينهم- عن التعبير عن تأييد حل «دولتين لشعبين» [٧]. وهم يدعون في أحسن الأحوال إلى إقامة دولتين بين النهر والبحر، دولة فلسطينية، وأخرى «ثنائية القومية»، أو «دولة جميع مواطنيها». هذه الحقيقة تبين مدى خطأ الرأي السائد الذي يرى في النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني نزاعاً على أرض وحدود. وفي نظر الفلسطينيين فإن المأساة الحقيقية لشعبهم ليست «الاحتلال» في العام ٦٧ وإنما العام ٤٨، والذي أفضى إلى قيام إسرائيل وحول الكثيرين منهم إلى لاجئين. لهذا السبب فإنهم يرفضون بشدة التنازل عن حق العودة الذي يعني سحب الأرض من تحت أقدام الكيان الصهيوني و«تصحيح الظلم التاريخي» الذي أحاق بهم.

من ناحية عرفات- الذي عبر في هذا الموضوع عن إجماع واسع في صفوف الزعامة الفلسطينية- كانت اتفاقيات أوسلو مجرد منصة وثب إلى المرحلة التالية في الصراع ضد إسرائيل. وكما هو معروف فإن المنظر العسكري كارل فون كلاوزفيتش أكد أن «الحرب ما هي إلا استمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى» [٨]. من وجهة نظر الفلسطينيين، كانت السياسة وما زالت استمراراً للحرب بطرق أخرى. وفي المحصلة فقد منح مسار أوسلو الدبلوماسي منظمة التحرير الفلسطينية موطئ قدم شبه سيادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو إنجاز استراتيجي لم تكن المنظمة تأمل بتحقيقه لو أنها تمسكت بطريق الإرهاب فقط. مثل هذا الانجاز بَرَّرَ حتى القيام بخطوات تصالحيه تجاه العدو الصهيوني، بقي معظمها مجرد تصريحات. «إن موطئ قدم فوق تراب فلسطين أكبر قيمة وأهمية في نظري ألف مرة من كلمات على ورق»- هذا ما صرح به عرفات بوضوح في جلسة افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان ١٩٩٦ [٩]. وشرح الفكرة القابعة خلف هذه الأقوال جيداً فيصل الحسيني، الذي تمتع بسمعة زعيم فلسطيني معتدل واعتبر شريكاً مرغوباً في الحوار لدى أوساط اليسار الإسرائيلي. ففي مقابلة أدلى بها لمجلة «العربي» الأسبوعية المصرية قبل فترة وجيزة من وفاته في أيار ٢٠٠١، صرح الحسيني إن «هدفنا النهائي هو تحرير كامل فلسطين التاريخية من النهر وحتى البحر»، وأقر أن اتفاقيات أوسلو كانت بمثابة «حصان طروادة»: إذ أنها استهدفت حمل إسرائيل والولايات المتحدة على فتح «أبوابهما المحصنة» أمام منظمة التحرير الفلسطينية [١٠].

على أرضية هذه الإستراتيجيا المزدوجة الوجه، والتي تسخر الدبلوماسية في خدمة المعركة ضد الدولة اليهودية، يمكن فقط فهم لماذا رفض عرفات ورجاله نبذ طريق العنف بعدما حصلوا على موطئ القدم المنشود في الضفة والقطاع. وبدلاً من استثمار كل جهودهم

على أرضية هذه الإستراتيجيا المزدوجة الوجه، والتي تسخر الدبلوماسية في خدمة المعركة ضد الدولة اليهودية، يمكن فقط فهم لماذا رفض عرفات ورجاله نبذ طريق العنف بعدما حصلوا على موطئ القدم المنشود في الضفة والقطاع. وبدلاً من استثمار كل جهودهم في بناء الدولة، فضل الفلسطينيون أن يقيموا في المناطق التي سلمت لهم كياناً إرهابياً شبه منظم.

في بناء الدولة، فضل الفلسطينيون أن يقيموا في المناطق التي سلمت لهم كياناً إرهابياً شبه منظم.

في أيلول ٢٠٠٠، وبعد سنوات من الغليان الهادئ والصدامات المتفرقة التي استخدمت لـ «التسخين» استعدادا للقادم [١١]، شن الفلسطينيون هجوماً دموياً واسع النطاق على إسرائيل. وبدأت هذه الهجمة، التي حظيت بالتسمية المضللة «انتفاضة الأقصى»، في الظاهر، كاحتجاج شعبي على زيارة أريئيل شارون لـ «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف)، لكنها كانت فعليا خطوة مدروسة خطط لها قبل ذلك بوقت طويل [١٢]. فالسبب الحقيقي لاندلاعها يكمن في قمة كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، والتي قدم خلالها رئيس حكومة إسرائيل وقتئذٍ، إيهود باراك، مقترحات سخية جداً للفلسطينيين، وتشمل إقامة دولة على منطقة تقدر مساحتها بتسعين في المئة من الضفة الغربية وكامل قطاع غزة، إضافة إلى نقل أحياء عربية في القدس الشرقية لسيادة فلسطينية، وكل ذلك من منطلق الاستعداد لـ «إنهاء النزاع بثمن مؤلم» حسب قول باراك [١٣].

لكن عرفات رفض هذه المقترحات لأنه لم يكن يرغب في مثل هذه النهاية للنزاع فهو لم يكن معنيا أبداً بحل يستند إلى دولتين قوميتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب، وعندما كان يتعين عليه مد يده لمصالحة جريئة زُعم أنها ستضع حداً للنزاع، آثر العودة إلى طرقه القديمة [١٤]. وكان انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان قبل شهر واحد من قمة كامب ديفيد، قد عزز ثقة عرفات بإمكانية كسر إرادة الإسرائيليين عن طريق استخدام القوة. من هنا فإن زيارة شارون لـ «الحرم الشريف» وفرت له فقط الذريعة لشن الحرب الشعبية «البطولية» التي حلم بها فترة طويلة كما يبدو. [١٥]

طوال «الانتفاضة» لبس عرفات طاقتين، طاقية رجل الإطفاء وطاقية مشعل الحريق. فمن جهة، ظل كثيرون يرون فيه الرجل الوحيد القادر على خفض ألسنة النيران، لكن من دون إخمادها كلياً. من جهة أخرى، وبعيداً عن المايكروفونات وعدسات كاميرات التلفزيون، واصل دون توقف صب الزيت على النار [١٦]. لم يكن عرفات مدعوا إلى توزيع أوامر صريحة لتنفيذ هجمات، فكل المؤتمرين بأمره عرفوا جيداً ما يدور في خلده [١٧]. وقد كان ثمة دلائل وشواهد كثيرة على ذلك، فالوثائق التي ضبطها الجيش الإسرائيلي في أثناء عملية «السور الواقي» في مدن الضفة الغربية في شهري نيسان وأيار ٢٠٠٢ كشفت على مرأى الجميع الدعم المالي الذي قدمه رئيس السلطة الفلسطينية لنشطاء التنظيم و«كتائب شهداء الأقصى» [١٨]. ولم يتردد الرئيس في استخدام أموال الدول المانحة للسلطة لهذا الغرض [١٩].

غير أن وفاة عرفات في تشرين الثاني ٢٠٠٤ وانتخاب محمود عباس (أبو مازن) لمنصب رئيس السلطة في التاسع من كانون الثاني ٢٠٠٥، أتاحا للقيادة الفلسطينية الفرصة لتغيير طريقها. وفي الحقيقة لم يكن أبو مازن يرغب في إذكاء نار الحريق الذي أشعله عرفات. وعلى الرغم من أنه لم يحد قيد أنملة عن الموقف الفلسطيني التقليدي، الرافض لفكرة الدولة اليهودية في حد ذاتها، فقد أدرك أبو مازن جيداً أن تصعيد المواجهة العنيفة مع إسرائيل يُنزل كارثة بالفلسطينيين ودعا إلى استبدال الكفاح المسلح بالجهد لـ «بناء الوطن» [٢٠]. غير أن الرئيس الجديد لم يكن مستعداً للمجازفة بدفع الثمن الشخصي المترتب على مواجهة حركة «حماس». وقد لوح باستمرار بضعف نظامه بغية تبرير سلوكه ملقيا الكرة في ملعب إسرائيل التي طالبها

ياسر عرفات واسحق رابين: مصافحة تاريخية

مراراً بـ«مسايرته». وفي النهاية انقلب الضعف الذي اختبأوا وراءه، إلى واقع كئيب: فالعفن الذي تفشى في السلطة وانحسار قوة حركة «فتح» أشّرا للمتدينين (الإسلاميين) المتعصبين بأن الساعة أزفت لأخذ الزمام في أيديهم. وحول فوز أعضاء «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ وسيطرتهم المسلحة على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧ أبو مازن من رئيس دولة عتيدة إلى شخص يحكم مجموعة من مباني المكاتب.

إن الذي يملي الأجندة الفلسطينية اليوم، بدرجة متزايدة، هي حركة «حماس» التي أكملت مهمة عرفات في دفن عملية أوسلو. غير أن التيار الجهادي الإسلامي لا يخفي نواياه وأهدافه خلف خطاب ناعم موجه إلى آذان غربية، بل يعلن على رؤوس الأشهاد عن نيته محو الدولة اليهودية من الخريطة، ويرفض بازدراء أية تسوية بموجب «السلام مقابل الأرض». فأيديولوجيا «حماس» ترفض أية إمكانية لمصالحة تاريخية بين الشعبين على أساس من التسوية الإقليمية. قد يوافق الإسلاميون المتطرفون من حين إلى آخر على «هدنة» في النضال العنيف من نوع «التهدئة» (في قطاع غزة) لكن هذه هي مجرد «استراحات» تكتيكية هدفها إعادة تنظيم الصفوف تمهيداً لمواصلة القتال. وولّد تعاظم قوة هؤلاء المتعصبين، بتشجيع ودعم من «حزب الله» وسورية وإيران، إحساساً بالعجز حتى لدى أكثر المتفائلين في «معسكر السلام» الإسرائيلي. وفي الواقع فإن انزلاق المجتمع الفلسطيني إلى مُنحدر «الجهاد» حتى الهاوية- وهي سيرورة تتحمل «فتح» مسؤوليتها بدرجة لا تقل عن «حماس»- يبدو اليوم بمثابة سيناريو شبه حتمي. لم يبق إذن سوى التساؤل: هل ما زالت تتوفر في هذا المجتمع (الفلسطيني) المثخن قوى وطاقات قادرة على الفرملة قبل فوات الأوان، لصالحه وصالحنا جميعاً؟!

(٣)

لا بدّ من الإقرار أن الصورة العامة ليست مشجعة. فالزعامة الفلسطينية لم تتسبب فقط بخيبة أمل قاسية للإسرائيليين الذين توقعوا منها أن تنبذ طريق الإرهاب، بل جلبت أيضاً كارثة على أبناء شعبها ودمرت، بصورة منهجية تقريباً، المجتمع الفلسطيني.

وبغية فهم كامل خطورة الفشل المستمر المسمى بـ « السلطة الفلسطينية» يجدر التذكير بأن هذه الهيئة (السلطة) تلقت منذ اتفاقيات

المعطيات الحديثة عن الوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين تشكل خير شاهد على النتائج الوخيمة للتضافر المدمر بين الفساد والتطرف. فقبل اندلاع «الحرب الفلسطينية» ضد إسرائيل في أيلول ٢٠٠٠، بلغت نسبة البطالة في مناطق السلطة نحو ١٠٪. في العام ٢٠٠٧ وصلت هذه النسبة إلى ٢٣٪. ومن أجل مواجهة المشكلة تحولت السلطة إلى مقاول (رب عمل) على نطاق واسع، وهي حقيقة ساهمت في تضخم الإنفاق العام وأدت إلى عجز هائل في الميزانية. جنباً إلى جنب هبط الدخل المتوسط للفرد بنسبة ٤٠٪ مقارنة مع الرقم القياسي الذي وصل إليه متوسط دخل الفرد في العام ١٩٩٩.

أوسلو مساعدات دولية بحجم لم تعرفه أية دولة أو منظمة منذ الحرب العالمية الثانية (مقارنة مع حجم السكان بطبيعة الحال) – [٢١]. ففي سنوات ١٩٩٤–٢٠٠٠ بلغت قيمة هذه المساعدات نصف مليار دولار في السنة تقريباً. وبعد اندلاع حرب الإرهاب الفلسطينية (الانتفاضة الثانية) حصلت السلطة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ على مساعدات بقيمة مليار دولار تقريباً في السنة بالمعدل، ذهب الجزء الأعظم منها مباشرة للبيروقراطية الفلسطينية ولأجهزة الأمن المتضخمة [٢٢]. وقد ازداد هذا المبلغ تدريجياً منذ وفاة عرفات، على الرغم من التوقف الجزئي عن ضخ أموال المساعدات للفلسطينيين في أعقاب فوز «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي مطلع ٢٠٠٦. [٢٣] وأكثر من ذلك، في كانون الأول ٢٠٠٧ تقرر في مؤتمر الدول المانحة في باريس تحول مساعدات بقيمة تزيد عن (٧) مليارات دولار للسلطة الفلسطينية خلال سنوات ٢٠٠٨–٢٠١٠. [٢٤]

لا يمكن للفلسطينيين إذن أن يشكوا من عدم سخاء العالم حيال محنتهم، ولكن من حقهم بالتأكيد أن يتساءلوا أين ذهب قسم كبير من الأقوال التي أغدقت عليهم على امتداد السنوات، ولماذا لم تحظ الجماهير التي تعاني المحنة بنصيب من ثمار سخاء المجتمع الدولي؟!

إذا كان الفساد قد جبى ثمناً باهظاً من الاقتصاد الفلسطيني، فقد ألحق الإرهاب به الخراب. فموجات الهجمات التي تعرضت لها إسرائيل أجبرتها على فرض حصار وإغلاق على مناطق السلطة من حين إلى آخر، وتقييد حرية تنقل الفلسطينيين عن طريق إقامة حواجز في الضفة وقطاع غزة. هذه الإجراءات، التي كانت ضرورة أمنية مشروعة، حكمت على الاقتصاد الفلسطيني بالموت البطيء، إذ فقد عشرات آلاف الفلسطينيين مصدر رزقهم لأنهم لم يكونوا يستطيعون المتاجرة مع إسرائيل بصورة حرة أو العمل داخل حدودها [٢٥].

المعطيات الحديثة عن الوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين تشكل خير شاهد على النتائج الوخيمة للتضافر المدمر بين الفساد والتطرف. فقبل اندلاع «الحرب الفلسطينية» ضد إسرائيل في أيلول ٢٠٠٠، بلغت نسبة البطالة في مناطق السلطة نحو ١٠٪. في العام ٢٠٠٧ وصلت هذه النسبة إلى ٢٣٪. ومن أجل مواجهة المشكلة تحولت السلطة إلى مقاول (رب عمل) على نطاق واسع، وهي حقيقة ساهمت في تضخم الإنفاق العام وأدت إلى عجز هائل في الميزانية[٢٦]. جنباً إلى جنب هبط الدخل المتوسط للفرد بنسبة ٤٠٪ مقارنة مع الرقم القياسي الذي وصل إليه متوسط دخل الفرد في العام ١٩٩٩. وتعتبر ظروف حياة الفلسطينيين تحت سلطة «حماس» في قطاع غزة أشد خطورة ومأساوية. فالنشاطات الصناعية في القطاع شُلت بصورة تامة تقريباً، كما أن قرابة ٣٣٪ من قوة العمل هناك أصبحت عاطلة عن العمل. كذلك ارتفعت نسبة الغزيين الذين يعيشون في فقر مدقع [٢٧]. بشكل مستمر من ٦ر٢١٪ في العام ١٩٩٨ إلى ٣٥٪ في العام ٢٠٠٦، وإذا استثنينا من المعادلة المساعدات المالية وتوزيع المواد الغذائية، فإن هذه النسبة تصل عملياً إلى ٦٧٪ [٢٨].

فضلا عن تراجع الأمن الاقتصادي لسكان مناطق السلطة، فقد شهد أمنهم الشخصي أيضاً تدهوراً مطرداً. ومع أن وضعهم على هذا الصعيد لم يكن جيداً أصلاً، إلا أن سياسة الأمن الداخلي التي اتبعها عرفات، تبرهن بوضوح إلى أي حد كان بعيداً عن أي جهد حقيقي لإقامة هيئات أمنية مستقرة ومتطورة. فمع قيام السلطة الفلسطينية، وبموجب ما نصت عليه اتفاقية القاهرة الموقعة في ٤ أيار

١٩٩٤ أقام عرفات ما لا يقل عن دزينة أجهزة كان الهدف منها، نظرياً على الأقل، الاضطلاع بمهام حفظ الأمن- الاستخباري. مجالات مسؤولية هذه القوات، التي بلغ تعدادها في العام ٢٠٠٠ أكثر من أربعين ألف عنصر [٢٩]، لم تتحدد بوضوح، الأمر الذي تسبب في بعض الأحيان بتصادم فيما بينها علاوة على ذلك فقد امتنعت أجهزة الأمن الفلسطينية عن المطالبة لنفسها باحتكار حيازة السلاح واستخدامه في مناطق السلطة، ومن هنا واصلت ميلشيات التنظيم (فتح) و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» ومنظمات إرهابية أخرى، مثل «لجان المقاومة الشعبية»، والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، الاحتفاظ بوسائل قتالية وجهتها مراراً ضد الإسرائيليين [٣٠].

وقد سعى عرفات كما يبدو، من خلال إقامته لكل هذه الأجهزة وامتناعه عن توحيدها في إطار واحد منظم، إلى الإبقاء على هيمنته بطريقة «فرق تسد»، ولكبح مرشحين محتملين للزعامة. إضافة إلى ذلك، فبفضل هذه الفوضى المقصودة أبقى عرفات أجهزة السلطة في وضع غير واضح، يمكن وصفه بالمرحلة الانتقالية بين النظام وعدم النظام، والذي يمكن فيه لشرطي فلسطيني أن يتحول بسهولة إلى إرهابي والعكس صحيح.

هذا الوضع الشاذ خدم جيداً رؤية عرفات، وكذلك أيضاً تكوين شخصيته، غير أنه (الوضع) حكم أيضا على السلطة الفلسطينية بالغرق تدريجيا في حالة من تبعثر القوى والطاقات. فأمام بصر الرئيس تشاجر رؤساء الأجهزة الأمنية، فيما كان مرؤوسوهم ينشغلون في تشكيلة منوعة من النشاطات لا يتطابق معها مصطلح «حفظ النظام» و«العمل الشرطي» إلا في حالات متباعدة [٣١].

لا عجب إذن في أن بقية هيبة أجهزة الأمن الفلسطينية تبددت في نظر الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء في أواخر عهد عرفات وبعد وفاته. وسيطرت حماس دون صعوبة تذكر على قطاع غزة فطردت من الشوارع قوات «الحرس الرئاسي» و«الأمن الوقائي» سوية مع الموالين لـ«فتح». على الجانب الآخر، عم التسيب والفوضى في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، التي أضحت تحت رحمة «عصابات المسلحين»، ومعظمهم من أعضاء التنظيم وحتى أفراد شرطة سابقين، يتصرفون فيها كما يحلو لهم. هذه «العصابات» لا تأتمر بإمرة السلطة، بل يتحدد ولاؤها بصورة عامة على أساس شخصي، سياسي أو عشائري، وهي تنتمي بشكل واهن جداً فقط، بناء على تماثلها التقليدي مع حركة «فتح» والعداء لحركة «حماس»، إلى معسكر أبو مازن.

إذا كان ثمة بعد إيجابي ما لكل هذه الحالة المزرية، فهو عدم خضوع الفلسطينيين لحكم استبدادي مظلم بالصيغة المألوفة في دول عربية أخرى، لكنهم من جهة ثانية لم ينجحوا في إقامة ديمقراطية فاعلة. على الورق تمتع نظام عرفات بكل مزايا السلطة التقدمية والمتنورة: انتخابات مباشرة لمنصب الرئيس، فصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، سيطرة المستوى المدني على القوات المسلحة، ونوع من الدستور المؤقت وهو «القانون الأساس» الذي وضع موضع التطبيق في أيار ٢٠٠٢. [٣٢]

لكن التصريحات شيء والواقع شيء آخر. فعلى الرغم من أن عرفات لم يتصرف كديكتاتور مطلق الصلاحية من نوع حافظ الأسد وصدام حسين إلا أن نمط زعامته كان مركزياً واستبدادياً للغاية. غير أن ذلك لم يحل دون ظهور موجات من الاحتجاج والنقد ضد السلطة، والتي أخذت تشتد وسط انخراط عناصر متزايدة فيها من مختلف الشرائح والمناصب، حيث شجبت هذه الأوساط مظاهر الفساد [٣٣].

هذه الأوضاع والتوجهات هي التي منحت «حماس»، أكثر من أي سبب آخر، إمكان الفوز على «فتح» في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني ٢٠٠٦، إذ لم يكن ذلك في المحصلة الأيديولوجيا الدينية، وإنما الاشمئزاز العميق من عفن وفساد المؤسسة، والذي حول الحركة الأصولية إلى قوة متصدرة في السياسة الفلسطينية.

إن النظام المنشغل دون توقف في الدفاع عن شرعيته يحاول في الكثير من الأحيان توجيه غضب الجمهور إلى عدو خارجي، وقد كان لدى الفلسطينيين بالطبع عدو كهذا. فحتى في الفترة الأكثر «هدوءا» في علاقات السلطة مع الدولة اليهودية، قبل أيلول ٢٠٠٠، انهمكت وسائل الإعلام الفلسطينية في تحريض مستمر ضد إسرائيل، واتهم «النظام الصهيوني» بكل ظلم ممكن، حقيقيا كان أم وهمياً، وصور كتجسيد للشر على وجه الأرض، وراكم التلفزيون والراديو الخاضعان لسيطرة السلطة الفلسطينية كمية محترمة من «ساعات الكراهية». كما لم تتورع الصحف الفلسطينية عن ممارسة الدعاية اللاسامية المسمومة [٣٤]. ونجد أحد الأمثلة السافرة على أسلوب التحريض في فرية من الآونة الأخيرة. ففي تموز ٢٠٠٨ نشرت صحيفة «الحياة الجديدة»، وهي الصحيفة الرسمية الناطقة باسم السلطة، خبراً مفاده أن «قوات الاحتلال» تجري تجارب طبية وحشية على المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين لديها، وأن «بعض الأسرى فقدوا بصرهم وحواسهم، والبعض يعانون من عقم وعدم قدرة على

إن التحريض المعادي لإسرائيل واللاسامية في وسائل الإعلام الفلسطينية هما ظاهرة مثيرة للاستفزاز، لكن الظاهرة المقلقة أكثر هي تلك الموجودة في جهاز التعليم الفلسطيني. فكتب التعليم التي وزعت في المدارس الفلسطينية خلال الـ ١٥ عاماً الأخيرة، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وبتشجيع منها، تحفل بالافتراءات والتحريض المسموم والكراهية لإسرائيل وتشجيع العنف ضد اليهود. وعوضاً عن التربية بروح التسوية والاعتراف المتبادل وروح اتفاقيات أوسلو، تحض هذه النصوص التعليمية على «الجهاد» ضد الكيان الصهيوني بكل الوسائل المتاحة، ومن ضمنها «الاستشهاد»

إنجاب الأولاد» وفقاً لما ذكرته الصحيفة المؤتمرة بأوامر أبو مازن، الذي هو نفسه ينكر الكارثة (المحرقة النازية)- [٣٥].

إن التحريض المعادي لإسرائيل واللاسامية في وسائل الإعلام الفلسطينية هما ظاهرة مثيرة للاستفزاز، لكن الظاهرة المقلقة أكثر هي تلك الموجودة في جهاز التعليم الفلسطيني. فكتب التعليم التي وزعت في المدارس الفلسطينية خلال الـ ١٥ عاماً الأخيرة، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وبتشجيع منها، تحفل بالافتراءات والتحريض المسموم والكراهية لإسرائيل وتشجيع العنف ضد اليهود. وعوضاً عن التربية بروح التسوية والاعتراف المتبادل وروح اتفاقيات أوسلو، تحض هذه النصوص التعليمية على «الجهاد» ضد الكيان الصهيوني بكل الوسائل المتاحة، ومن ضمنها «الاستشهاد» [٣٦]. كذلك فإن كتب التعليم التي تُدرس اليوم في مناطق السلطة الفلسطينية- ليس في قطاع غزة الخاضع لسيطرة «حماس» بل في «يهودا والسامرة»/ الضفة الغربية والتي تحكمها ظاهرياً عناصر معتدلة أكثر- ترفض حق وجود إسرائيل وتصف إقامتها كجريمة كولونيالية و«كارثة لا مثيل لها في التاريخ»، إضافة إلى ذلك فإنها تصف النزاع مع الدولة اليهودية كصراع ديني هدفه تحرير التراب الإسلامي من عالم الكفار. غني عن القول إن تعليما من هذا الطراز لا يبقي أي أمل بالمصالحة بين الشعبين، ناهيكم عن السلام على أساس تسوية إقليمية [٣٧].

هكذا يكرس الفلسطينيون دوامة النزاع الدامية ومعها أيضاً بؤسهم. فالزعامة التي قادتهم من سيء إلى أسوأ حرمتهم من فرصة تحقيق حلمهم بالاستقلال والرخاء. وعوضاً عن الانشغال في بناء الدولة، غرق الفلسطينيون في مستنقع من العنف والفساد. عوضاً عن التخلي عن طريق الإرهاب، اختاروا تصعيد نضالهم ضد إسرائيل وغرقوا في دوامة من التدمير الذاتي. إن المجتمع الفلسطيني الممزق بين السلطة المشلولة والسلطة الإسلامية المتعصبة في قطاع غزة، بين «فتح لاند» و«حماستان»، يمر الآن في واحدة من مراحل الانحدار في تاريخه. وإن تركه هناك غارقاً في ألمه وغضبه يشكل وصفة لكارثة، سواء بالنسبة للفلسطينيين أم بالنسبة لجيرانهم. وإذا كانت إسرائيل ترغب في الاستقرار فإن في إمكانها بل ويجب عليها أن تفعل شيئاً ما في هذا الخصوص.

(٤)

لقد فشلت نظرية أوسلو نظراً لأنها وضعت العربة أمام الحصان: الفلسطينيون حصلوا على إنجازات سياسية رغم أنهم لم يبرهنوا أن في مقدورهم- أو حتى في نيتهم- خلق واقع من النظام والاستقرار في المناطق التي نقلت إلى سيطرتهم. صحيح أن إسرائيل طالبت دون توقف السلطة بالوفاء بتعهداتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل وتفكيك البنى التحتية للإرهاب في الضفة والقطاع، لكن حقيقة أن هذه المطالب لم تُستجب، لأسباب مختلفة، لم تمنع السياسيين الإسرائيليين من إجراء مفاوضات دبلوماسية مع ممثلين فلسطينيين حول طابع «التسوية الدائمة». هذه الانكفاءة المتواصلة (في الموقف الإسرائيلي) بلغت ذروتها في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧، والذي أعلن فيه الإسرائيليون والفلسطينيون عن تطلعهم للتوصل إلى اتفاق نهائي حتى نهاية العام ٢٠٠٨، على الرغم من أن أبو مازن عاجز حتى الآن عن فرض ولو عقد إيجار في مركز

بغية إخراج الإستراتيجيا المقترحة هنا إلى حيز الوجود لا حاجة إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى الفترة السابقة لأوسلو، أو حتى إلى إخلاء «غوش قطيف»، فهذا الأمر غير ممكن، بل وغير مرغوب. الانفصال المتسرع عن قطاع غزة، على سبيل المثال، لم يكن خطوة إستراتيجية حكيمة، على الأقل، لكن طالما أنها تمت فلا بد من استكمالها، بالإلغاء التدريجي لتبعية السكان المحليين للبضائع والخدمات الإسرائيلية والسماح لمصر بفتح منفذ أمام الغزيين إلى العالم.

مدينة غزة.

بالإمكان فهم لماذا يبدي السياسيون الإسرائيليون تهافتاً على التحليق فوق سحب «العملية السياسية» بدلاً من الغوص في وحل الواقع على الأرض. فاللغة المتفائلة لخطاب أوسلو، التي حلقت على ارتفاعات عالية في التسعينيات، ما زالت تترك سحرها على جمهور إسرائيلي كبير. ومع ذلك فإن معالجة جذرية للمشكلات التي أشرنا إليها، وللأمراض والرواسب التي تعيق أية محاولة للتفاهم والتعايش بين القوميات المتجاورة، تتطلب، كما أسلفنا تغييراً في الإستراتيجيا. وإذا كانت إسرائيل تريد تفادي أخطاء الماضي فإن عليها أن تنتهج نهجاً جديداً، أكثر تبصراً ويقظة، في سياستها تجاه الفلسطينيين. ومثل هذا النهج ينبغي أن يركز على معالجة جذرية « من أسفل إلى أعلى»، لأمراض السلطة والمجتمع الفلسطينيين، معالجة براغماتية دقيقة وصبورة، عوضاً عن السعي إلى حل سياسي، وذلك بعيداً عن هالة أوسلو التي حاولت أن تحل، بضربة واحدة «من أعلى إلى أسفل»، العقدة في علاقات الشعبين. فالنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني لا يمكن معالجته بواسطة وصفه سحرية، بل يجدر النظر إليه كمشكلة مزمنة تحتاج إلى معالجة طويلة. إن فرص معالجة كهذه تعتبر أفضل حالياً مما كانت عليه في الماضي، وذلك بحكم حقيقة أن العامل الرئيس الذي أعاق هذه المعالجة- ياسر عرفات- رحل عن العالم، ويدرك كثيرون من الفلسطينيين الآن أنه لم تبق لهم خيارات أخرى.

بغية إخراج الإستراتيجيا المقترحة هنا إلى حيز الوجود لا حاجة إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى الفترة السابقة لأوسلو، أو حتى إلى إخلاء «غوش قطيف»، فهذا الأمر غير ممكن، بل وغير مرغوب. الانفصال المتسرع عن قطاع غزة، على سبيل المثال، لم يكن خطوة إستراتيجية حكيمة، على الأقل، لكن طالما أنها تمت فلا بد من استكمالها، بالإلغاء التدريجي لتبعية السكان المحليين للبضائع والخدمات الإسرائيلية والسماح لمصر بفتح منفذ أمام الغزيين إلى العالم. مع ذلك ليس في مقدور الإسرائيليين حتى الآن تبرئة ذمتهم مما يحصل في جنين ونابلس ورام الله، التي تقع على مسافة بضعة كيلومترات من الأراضي الإسرائيلية. إذن يتعين عليهم أن يعملوا بطرق مباشرة وغير مباشرة من أجل تشجيع الفلسطينيين على تنفيذ الإصلاحات الضرورية وأن يقدموا لهم العون والمساعدة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك [٣٨].

إن التحدي الرئيس الذي تقف أمامه زعامة السلطة الآن هو انتشال السكان الفلسطينيين من الضائقة الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها. ورغم أن إنجازات السلطة في هذا المجال ليست لافتة حتى الآن، إلا أنها تسير كما يبدو في الوجهة الصحيحة. فرئيس الوزراء من طرف أبو مازن، سلام فياض، هو رجل اقتصاد يتمتع بسمعة عالمية، أظهر حتى الآن استقامة وشجاعة حريان بالإشادة، في وقوفه وتصديه لمظاهر الفساد والتطرف في المجتمع الفلسطيني [٣٩]. وأكد فياض، وهذه مسألة مهمة جداً، أن الاقتصاد الفلسطيني سيرتكز أكثر فأكثر على القطاع الخاص، وذلك في محاولة لخلق الظروف الملائمة لتطور اقتصاد سوق على الطراز الغربي.

لا شك في أن ذلك يشكل إعلان نوايا مشجعاً، رغم أن الإصلاحات التي بادر إليها فياض عندما كان وزيراً للمالية في السلطة، في سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥، حققت نجاحاً جزئياً للغاية. إن لإسرائيل مصلحة جلية في نجاح خطة فياض، ولا سيما في ترميم الطبقة المتوسطة الفلسطينية، فالتاريخ يدل على أن هذه الطبقة ليست

فقط محركة للنمو الاقتصادي، وإنما أيضاً لسيرورات بناء مجتمع مدني. باستطاعة إسرائيل أن تساعد في هذا الموضوع من خلال إزالة العوائق من طريق الأعمال (المشاريع) الصغيرة والمتوسطة التي تكافح من أجل بقائها ، وكذلك في دفع تعاقدات بين مستثمرين أجانب ومستثمرين محليين معنيين بالاستثمار في تصنيع الاقتصاد الفلسطيني. مثل هذه المبادرة، التي نأمل أن تكثر أمثالها، تجلت في إقامة صندوق رأس المال اليهودي- العربي في أيار ٢٠٠٨ والذي يهدف إلى دعم صناعة التقنية العالية الفلسطينية. وإذا ما كتب لهذا الصندوق- الأول من نوعه في العالم العربي- النجاح فإنه سيعطي أملاً جديداً لآلاف الشبان الفلسطينيين من ذوي التعليم التكنولوجي، الذين واجهوا صعوبة حتى الآن في إيجاد عمل ملائم لمؤهلاتهم.

إن التعاون الاقتصادي يمكن أن يفيد العلاقات بين الشعبين، لكن من الواضح أن رافعة التأثير الرئيسية لإسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني هي سيطرتها على الحواجز والمعابر الحدودية. من هنا فإن إتباع تسهيلات مقيدة لحرية تنقل السكان الفلسطينيين سيكون له تأثير فوري إيجابي على ظروف الحياة في «يهودا والسامرة». بديهي أنه ليس في إمكان أن تزيل جميع الحواجز والامتناع نهائياً من فرض إغلاقات، لأنها إذا فعلت ذلك ستجلب على نفسها موجات أخرى من إرهاب الانتحاريين. لكن في إمكانها أن تزيل بعض العوائق التي تضعها على طريق تجار وعمال فلسطينيين، وأن توسع وتطور الحواجز المقامة في مناطق رئيسية تجري فيها حركة مرور نشطة لقوة العمل والبضائع [٤٠]، وأن تلين (أو تنظم على الأقل) قائمة المعايير التي تسمح بموجبها بمثل هذا المرور والتنقل. وجميع هذه الخطوات تستدعي حذراً شديداً ومراقبة إسرائيلية صارمة لسلوك الجانب الفلسطيني، كما ويتعين على إسرائيل أن تبين للفلسطينيين أن تخفيف القيود على تنقلهم في مناطق السلطة وخارجها مرهون إلى حد كبير بمساهمتهم الفاعلة في تحييد التهديد لأمنها.

بغية القيام بهذا المهمة بنجاعة، يتعين على الفلسطينيين أن يواصلوا بجهد مضاعف عملية إعادة تنظيم أجهزة أمن السلطة، التي شرعوا فيها قبل فترة من الوقت. وكان أبو مازن قد أعلن في العام ٢٠٠٥ عن توحيد قوات الأمن المختلفة في ثلاثة أجهزة، الأمن الوطني، المسؤول عن حفظ الأمن والحماية المدنية، جهاز الأمن الداخلي المكلف بأنشطة الإحباط، وجهاز الاستخبارات. هذا الإصلاح الضروري اصطدم بمصاعب جمة، خاصة في ضوء معارضة قسم من الأجهزة القائمة للتغييرات المقترحة ورفض مجموعات مسلحة نزع أسلحتها [٤١]. مع ذلك وبفضل التعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا والأردن، والتي أخذت على عاتقها تمويل قوات الأمن الفلسطينية وتدريبها، فقد سجلت هذه القوات (الأجهزة) لصالحها عدة إنجازات تنفيذية خلال الأشهر الأخيرة، من ضمن ذلك إعادة انتشارها في مدينتي جنين ونابلس واعتقالها نشطاء حركة «حماس» وإغلاق مؤسسات محسوبة على المنظمات الإسلامية الراديكالية وإعادة درجة من الأمن والأمان إلى الشوارع[٤٢]. ورغم أن نشاطها لم يكن خالياً من الثغرات، كما ورغم أنه ما زال من المبكر التكهن بنتائج هذا النشاط على المدى البعيد، إلا أنه يدل على الأقل على الجدية التي تتعاطى فيها الآن السلطة مع فرض القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

لقد لعبت إسرائيل وما زالت تلعب دوراً حاسماً في دفع السلطة إلى انتهاج سياسة «قانون واحد، سلاح واحد» والتي بدونها لن ينهض المجتمع الفلسطيني ولن ينعم مواطنو الدولة اليهودية بالهدوء. وقد تجاوبت الهيئة الأمنية الإسرائيلية حتى الآن مع طلبات السلطة والدول التي هبت لمساعدتها وسمحت لقوات أمن فلسطينية بالتوجه للتدريب في الأردن ومن ثم العودة إلى الضفة الغربية [٤٣]. كذلك سمحت بتسليح هذه القوات بالبنادق والسيارات العسكرية والدروع الواقية[٤٤]. وهي مخاطرة محسوبة، لكن يبدو أنه لا مفر منها. ففي تموز ٢٠٠٧ اتخذت إسرائيل خطوة جريئة ومثيرة للجدل حين أعلنت أنها مستعدة لوقف ملاحقة نحو ١٨٠ مطلوباً من أعضاء التنظيم وكتائب شهداء الأقصى، شرط أن يسلم هؤلاء أسلحتهم إلى أجهزة الأمن الفلسطينية وأن يتعهدوا بعدم العودة إلى النشاط الإرهابي[٤٥]. هذه التسوية حققت حتى الآن نجاحاً جزئيا، ولم يبق سوى رؤية ما إذا كان هذا الاتفاق يشق الطريق نحو الحد بصورة ملموسة من عدد الفلسطينيين الذين توجد بحوزتهم أسلحة غير شرعية.

غير أن الإصلاح الأمني الذي تقوم به السلطة الفلسطينية لا يمكن استنفاده فقط عن طريق التطبيق الناجع للقانون والنظام، وإنما يجب أن يشمل أيضاً شحذ الهمم في مجال محاربة الإرهاب. لهذا الغرض يتعين على أجهزة أمن السلطة أن تطور قدرة تنفيذية ملموسة في مجال جمع المعلومات الإستخبارية، وهي قدرة ما زالت الأجهزة الأمنية الفلسطينية تفتقر إليها، الأمر الذي يحد من نجاعتها ومدى نشاطها. علاوة على ذلك، إذا كانت السلطة ترغب في إظهار جدية في محاربتها للإرهاب فإن عليها أن تجري تغييرات شاملة في جهاز القضاء الفلسطيني. فأسلوب « الباب الدوار» الذي أخلى سبيل

مئات الإرهابيين واءم تماماً أهداف عرفات، لكنه قوض كلياً سلطة القانون في السلطة الفلسطينية. إن تعزيز السلطة القضائية يشكل مدماكاً مهماً في بناء نظام فلسطيني يرتكز إلى قواعد الحكم السليم. وللأسف الشديد لم تدرك إسرائيل في الماضي كامل أهمية هذا الشرط ولم تصر على تجسيده. إن العبارة الشهيرة لرئيس الحكومة الراحل إسحق رابين بأن السلطة الفلسطينية تستطيع محاربة الإرهاب بفاعلية لأنها تتمتع بحرية عمل «دون محكمة عليا ودون بتسيلم» عبرت عن وجهة نظر سائدة تشكك في قدرة ديمقراطية دستورية على كبح قوى أصولية عنيفة. لكن رابين أخطأ ليس موضعيا وحسب- بعدم تقديره بشكل سليم لتمسك عرفات بالإرهاب- بل ومبدئياً أيضاً: فالأنظمة الاستبدادية الفاسدة، التي تقمع المعارضة بالقوة وتنتهك بشكل دائم حقوق الإنسان، تجازف بانفجار بركاني للغضب المحتقن الذي يحسن المتدينون المتعصبون استغلاله جيداً لأغراضهم. هذا ما حصل كما هو معروف في إيران الشاه، وهذا ما حصل أيضا- بفوارق معينة وبشكل أقل حدة بكثير- في الانتخابات الأخيرة للمجلس التشريعي الفلسطيني التي فازت فيها «حماس» بأكثرية الأصوات. لا ريب في أن التجربة الانتخابية المشوهة في كانون الثاني ٢٠٠٦ يمكن أن تفت في عضد مؤيدي الديمقراطية في العالم العربي بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص. ومع ذلك يجب أن نتذكر أن فوز «حماس» في الانتخابات تحقق نتيجة عملية مختلة منذ البداية: فمشاركة منظمة إرهابية مسلحة في انتخابات تعتبر في حد ذاتها ظاهرة غير منطقية أو مقبولة في نظام حسب الأصول (وقد ارتكب الأميركيون خطأ فادحاً حين سمحوا بذلك).

الرئيس الراحل ياسر عرفات تحت الحصار

فضلاً عن ذلك فإن التجربة تدل على أن المجتمع الذي يحافظ على القواعد الديمقراطية لفترة طويلة يطور أيضاً كوابح ناجعة أكثر حيال التعصب. والسلطة التي تستند شرعيتها إلى توافق شعبي واسع تستطيع أن تعالج ليس فقط المظاهر الخارجية للعنف الإرهابي، وإنما أيضاً القوى الداخلية الدفينة التي تغذي هذا العنف. لأجل ذلك ينبغي ملء الإطار الرسمي للديمقراطية بمحتوى، أي بـ«الروح» الديمقراطية.

إن شروط تطور مثل هذه «الروح» قائمة بالذات في المجتمع الفلسطيني الذي أكسبته تقاليد المقاومة الطويلة لإسرائيل وانكشافه لأنماطها الديمقراطية طابعاً عصرياً وزاخراً، وحتى الزعيم الأسطوري ياسر عرفات، أدرك أنه لن يتمكن من فرض ديكتاتورية مكشوفة على أبناء شعبه. وعليه فإن المجتمع الفلسطيني بمجمله يتمتع بالبنية العقلية اللازمة لقيام ديمقراطية حقيقية، لكنه ما زال في حاجة لأن يشيد عليها مجتمعاً مدنياً مزدهراً، تُمارسُ فيه نشاطات حرة من جانب المؤسسات والهيئات التطوعية التي لا تخضع لإملاءات السلطة، علما أن مثل هذه المؤسسات قائمة في الضفة الغربية منذ عهد الحكم العسكري الإسرائيلي، لكن جزءاً منها يتماثل مع الإرهاب والإسلام المتطرف. وبغية كبح تأثيرها وطرح بديل ملائم لها، يتعين على إسرائيل والدول المانحة وذات الصلة أن تقدم ما تستطيع من دعم للمؤسسات والشخصيات الفلسطينية التي تبدي التزاماً حقيقياً بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه العناصر لم تحظ في الماضي بدعم إسرائيلي وأميركي أو أوروبي لأنها شكلت معارضة لعرفات- الذي لعب ظاهريا دور «مقاول» تنفيذ إستراتيجيا أوسلو- كما أن انتقاداتها الشديدة للمؤسسة الإسرائيلية لم ترفع بالتأكيد من شأنها في نظر الأخيرة. أما الآن فمن الواضح للجميع أن الفلسطيني الذي ينتقد إسرائيل استناداً لوجهة نظر أخلاقية وسياسية متنورة يعتبر محاوراً موثوقاً بما لا يقاس مقارنة مع من يستجيب لمغازلاتها أو يسعى للتقرب منها انطلاقاً من مصلحة مريبة.

إن الإنعاش الاقتصادي والسعي الحثيث لإقامة سلطة القانون وعملية الدمقرطة هي شروط مهمة لترميم المجتمع الفلسطيني، لكنها ليست كافية [٤٦]. فعشرات السنين من النضال والإذلال والتحريض والتنظير للكراهية، سممت الوعي الجماعي الفلسطيني ونمت عبادة مزمنة لإرهاب الانتحاريين الذي لم يعرف العالم مثيلا

إن أي حوار، أو إصلاح، لن يتكلل بالنجاح طالما ظل الفلسطينيون- والعرب بشكل عام- يعتقدون أن بالإمكان هزيمة الدولة اليهودية بالقوة. وكان المؤرخ الأميركي دانيئيل بايبس قد لاحظ، وعن حق، أن الدافع إلى التطرف لدى الفلسطينيين ليس «اليأس» من الوضع، وإنما بالذات «الأمل» والإيمان بإمكانية هزيمة الكيان الصهيوني (٤٩). لذلك إذا ترددت إسرائيل في استخدام قوة عسكرية كاسحة ضد دُمل الإرهاب المتنامي في غزة، فسوف يتولد الانطباع لدى أعدائها أن قدرة صمودها أصيبت بالضعف والوهن وأنه يمكن لي ذراعها. هذا الانطباع أخطر من أي صاروخ كاتيوشا أو «قسام» ولا بد من العمل على تبديده بسرعة.

له. على الفلسطينيين أن يدركوا أنهم إذا استمروا في رؤية أنفسهم كضحية لشر شيطاني وواصلوا تنشئة أبنائهم وأحفادهم كشهداء في جهاد ضد الصهيونية فلن يتوقف العنف ولن ينجحوا في الخلود إلى السكينة والراحة. إن مراجعة شاملة لمضامين التعليم الفلسطيني ليس مصلحة إسرائيلية وحسب وإنما هي أيضاً حاجة جوهرية للفلسطينيين أنفسهم. إسرائيل ستواجه صعوبة في الضغط عليهم لإجراء مثل هذا التغيير، غير أن المجتمع الدولي يستطيع بالتأكيد، فجزء كبير من المساعدات المكثفة التي طلبها الفلسطينيون من الدول المانحة في مؤتمر باريس (في كانون الأول ٢٠٠٧) مخصص للاستثمار في جهاز التعليم[٤٧]. فضلاً عن ذلك فإن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتي تمولها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا ودول أخرى، تدير قرابة ١٠٠ مدرسة في الضفة الغربية. لذا يجب رهن المساعدات المحولة عبر هذه القنوات، بتأهيل مدرسين لا يتماثلون مع النضال الإرهابي، وإعداد كتب تدريس جديدة تشجع العصرنة والتسامح والقيم الإنسانية بدلا من تشجيع التخلف والتعصب والعداء.

إن الإصلاحات المقترحة هنا، والتي شق بعضها طريقه إلى التنفيذ، يجب أن تتم بالتوازي مع التنمية الاقتصادية وتطبيق القانون والنظام ومحاربة الإرهاب والدمقرطة ووقف التربية على الكراهية، لأن مجمل هذه العمليات مرتبطة فيما بينها بشكل وثيق، كما أن إنضاجها منوط أولاً وقبل كل شيء باستعداد- أو بإرغام- الزعامة الفلسطينية على القيام بالمطلوب منها لكي تنقذ شعبها من هلاك محتوم. ولأجل ضمان ذلك يتعين على الولايات المتحدة والدول المانحة بلورة «خريطة طريق» جديدة، تضع شروطاً واضحة لتعاونها مع السلطة وأجهزتها.

(٥)

لا تثير الإستراتيجيا التي رسمنا خطوطها أعلاه إلهاماً أو حماساً، ومن المشكوك أن تكون قادرة على اجتذاب تأييد جماهيري واسع أو حصد جوائز عالمية معتبرة. فهي تتطلب مواظبة وصبرا ونفسا طويلا، كما أن تبنيها منوط بالتخلي عن عقلية اللحظة الراهنة والاندفاع والحماس لإيجاد «حل» فوري للنزاع، لصالح نهج عملي أكثر، يركز لغاية الآن على «إدارة» هذا النزاع. والمنهج الجديد ليس بالضرورة أقل طموحاً من سابقه، فهو يسعى أيضاً لوضع حد لسيطرة إسرائيل على الفلسطينيين وبناء نظام جديد، أكثر استقراراً، في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن، لكنه يباشر مهمة إقامة هذا النظام من الجذور أو الأساسات، ويستمر من هناك، تدريجياً وبحذر، نحو الأعلى. هذا المنهج يستند إلى الفهم- الذي غاب حتى الآن عن تفكير السياسيين الإسرائيليين- بأنه وفي الحيز الجيو- سياسي الذي نعيش فيه فإن «الواقع هو الذي يفرز الاتفاقيات»، كما قال المستشرق (الإسرائيلي) غاي بيخور، وليس العكس[٤٨].

في هذا المقال أشرنا إلى بعد بنّاء واحد فقط للسياسة التي يتعين على إسرائيل انتهاجها حيال الفلسطينيين. أما البعد الآخر، الأكثر تطلباً، والذي لا يقل أهمية، فهو مواجهة إرهاب الإسلام الراديكالي. فالكيان الذي أقامته «حماس» في قطاع غزة يهدد الدولة اليهودية

والسلطة الفلسطينية على حد سواء، كما أن وجوده في حد ذاته يجر الشعبين إلى تصعيد خطر، وخيم العواقب. ليس في مقدور أبو مازن ورجاله إبطال هذا التهديد أو احتواءه، ولذا فإن هذه المهمة تقع على عاتق إسرائيل. وللأسف الشديد لم تبد الزعامة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة تصميماً كافيا في تصديها للظاهرة وارتكبت سلسلة من الأخطاء الفادحة: الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة، والذي دمر استيطانا يهودياً مزدهراً وصور إسرائيل أمام العالم كدولة منهزمة ومتقهقرة تحت النار؛ التأجيل المستمر للمعركة البرية ضد البنية الإرهابية في قطاع غزة، والذي يتيح للمقاتلين الفلسطينيين تعزيز تحصيناتهم وتسلحهم استعداداً للمواجهة المقتربة؛ بالإضافة إلى استعداد قادة الدولة لدفع ثمن باهظ مقابل إطلاق سراح جنود مختطفين، وحتى إعادة جثث، الأمر الذي يظهر للفلسطينيين- حتى للمعتدلين بينهم- أن طريق النضال المسلح يحقق رغم كل شيء نتائج تعجز المفاوضات عن تحقيقها.

إن أي حوار، أو إصلاح، لن يتكلل بالنجاح طالما ظل الفلسطينيون- والعرب بشكل عام- يعتقدون أن بالإمكان هزيمة الدولة اليهودية بالقوة. وكان المؤرخ الأميركي دانيئيل بايبس قد لاحظ، وعن حق، أن الدافع إلى التطرف لدى الفلسطينيين ليس «اليأس» من الوضع، وإنما بالذات «الأمل» والإيمان بإمكانية هزيمة الكيان الصهيوني [٤٩]. لذلك إذا ترددت إسرائيل في استخدام قوة عسكرية كاسحة ضد دُمل الإرهاب المتنامي في غزة، فسوف يتولد الانطباع لدى أعدائها أن قدرة صمودها أصيبت بالضعف والوهن وأنه يمكن لي ذراعها. هذا الانطباع أخطر من أي صاروخ كاتيوشا أو «قسام» ولا بد من العمل على تبديده بسرعة.

منذ مئة سنة يجد اليهود في أرض إسرائيل أنفسهم مضطرين من حين إلى آخر إلى إثبات أنهم لا يهابون القتال، ومن المشكوك فيه أن يتمكنوا من إلقاء سلاحهم في المستقبل القريب. وقد عبر عن ذلك جيداً د. موشيه بيلينسون في مقال نشره في صحيفة «دفار» في ٢٣ حزيران ١٩٣٦، في بداية أحداث («ثورة») ٣٦- ١٩٣٩ الدامية. فرداً على سؤال «إلى متى؟» الذي ما زال يتكرر منذ ذلك الوقت، كتب بيلينسون: «إلى أن يدرك الأكثر حماسة وجرأة في معسكر الأعداء، أيا كانوا، بأنه ما من وسيلة لكسر قوة وإرادة (شعب) إسرائيل في بلده، لأن حتمية الحياة إلى جانبه، وحقيقة الوجود معه وما من سبيل سوى التسليم به. ذلك هو مغزى ومبرر المعركة»[٥٠].

لا ينبغي أن يتخلى الإسرائيليون عن تطلعهم إلى سلام حقيقي مع الفلسطينيين. إن إعادة تنظيم المجتمع الفلسطيني، بموجب المبادئ والخريطة التي رسمناها، يمكن أن يضع الأساس لتسوية مستقبلية تحقق جزءاً من الآمال التي علقت على أوسلو. ولكن حتى تتحول مثل هذه التسوية، المرتبطة بتنازلات مؤلمة [٥١]، في يوم ما، من حلم إلى واقع، لا بد من توافر شرطين مسبقين: الأول، اعتراف فلسطيني لا يقبل التأويل بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، والثاني إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني على أسس اقتصادية وسياسية وأمنية صلبة.

إن الطريق إلى هذا الهدف المنشود ما زالت طويلة، ومن الواضح أن مواصلة الرحلة المتعثرة في القطار الذي انطلق من أوسلو مروراً بمحطات طابا وأنابوليس، لن توصلنا إلى هذا الهدف.

لن يتمخض المسار الحالي، الذي يلزم إسرائيل بتقديم تنازلات وتحمل مخاطر حقيقية، ويكتفي من الفلسطينيين بتصريحات وبيانات جوفاء، عن سلام وإنما عن حرب، وفي أحسن الأحوال سيخلق وهماً بالمصالحة والتقدم، سرعان ما سيتبدد على وقع الانفجارات ورصاص الرشاشات. وبغية تفادي تحقق هذا السيناريو المعروف- بل والمعروف جداً- يتعين على الطرفين، طوعاً أو تحت الضغط، النزول من العربة التي لا تؤدي إلى أي مكان، والصعود، لأجل التغيير، إلى القطار الصحيح.

[عن مجلة «تخيلت»- أزرق سماوي- التي تصدر عن «مركز شاليم». العدد ٣٣، ٢٠٠٨. المقال مترجم عن العبرية]

الهوامش:

١. مقتبس لدى – Renate Wind، Dietrich Bonhoe fer: A Spoke in the Wheel، trans. John. Bowden (Grand Rapids، Mich.: William B. Eerdmans، 1991) p. 107

٢. تشبيه عملية السلام بالقطار أصبح محببا جداً لدى السياسيين والمعلقين. فشمعون بيريس مثلاً استخدمه في الخطاب الذي ألقاه في الكنيست الإسرائيلي في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٧، بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تصويت الأمم المتحدة على مشروع التقسيم. «هل هو قطار التاريخ الذي توقف في محطة أنابوليس»- قال بيريس متسائلاً، وأضاف «الطريق ما زالت طويلة، متعرجة ومحفوفة بالمخاطر والكمائن، وحتى إذا كانت العجلات تدور فإن العربات مخترقة وهناك ألغام مزروعة على سكتها، وبالرغم عن كل ذلك متفق على أن المحطة المقبلة يجب أن تكون محطة السلام، محطة فوتها جيل الآباء ولا يجوز أن يفوتها أيضاً جيل الأبناء» يوميات الكنيست، جلسة خاصة ٣/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٣. أنظر مثلاً رونين برغمان «هكذا تحولت السلطة الفلسطينية إلى ماكنة إنتاج للفساد والإرهاب» (تل أبيب، يديعوت أحرونوت ٢٠٠٢). يوسي بيلين «دليل لحمامة جريحة» (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠٠١)، جلعاد شير «قاب قوسين أو أدنى: مفاوضات السلام ١٩٩٩-٢٠٠١: شهادة» (تل أبيب: مسخال ٢٠٠١)، إيتمار رابينوفيتش «مخاضات السلام: إسرائيل والعرب ١٩٤٨-٢٠٠٣» (تل أبيب: دافير ٢٠٠٤)؛ رافيف دروكر وعوفر شيلح «بوميرانغ: فشل الزعامة في الانتفاضة الثانية» (القدس: كيتر ٢٠٠٥)؛ ليف غرينبرغ «السلام المتخيل. خطاب الحرب: فشل الزعامة. السياسة والديمقراطية في إسرائيل ١٩٩٢-٢٠٠٦» (تل أبيب: ريسلينغ ٢٠٠٧).

٤. كما أوضح يائير هيرشفيلد، المحاضر في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا ومن مهندسي اتفاقيات أوسلو «فقد اعتقد رئيس الحكومة رابين، مثل يوسي بيلين ومثلي، أن ثمة جدوى في التقدم إلى الأمام بسرعة نسبية واستغلال الزخم والثقة التي تحققت بغية رسم سياسة لتوطيد الاستقرار كجزء من التسوية للوضع الدائم... فسياسة توطيد الاستقرار يمكن أن تتحقق فقط بعد التوقيع على اتفاق الوضع الدائم، لكنه بدا أن العملية ستتيح حتئذٍ إرساء حجارة الزاوية للبحث عن الاستقرار». يائير هيرشفيلد «أوسلو: صيغة للسلام» (تل أبيب: عام عوفيد ٢٠٠٠) ص ٢٧٢.

٥. هذه صيغة الرسالة التي أرسلها عرفات إلى رئيس الحكومة اسحق رابين في ٩ أيلول ١٩٩٣. أنظر موقع «مركز القدس للإعلام والاتصال».

٦. في ٢٤ نيسان ١٩٩٦ قرر المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في غزة، وجوب تعديل بنود الميثاق الوطني التي لا تنسجم مع الاعتراف بدولة إسرائيل، الذي التزم به عرفات في نطاق اتفاقيات أوسلو. غير أن المجلس اكتفى بإصدار إعلان نوايا فقط دون أن يغير فعلياً البنود المعنية. وعليه فإن الميثاق الأصلي الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل ما زال على حاله حتى الآن.

٧. في مقابلة أدلى بها لصحيفة «الدستور» الأردنية، ونشرت في ٢٨ شباط ٢٠٠٨، تفاخر رئيس السلطة أبو مازن بأن الفلسطينيين رفضوا بشدة تعريف إسرائيل كدولة يهودية في البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس، وأن هذا الإصرار كاد أن يؤدي إلى نسف المؤتمر حسب قوله.

8. Carl von Clausewitz، On War، trans. M – chael Howard and Peter Paret (Princeton: Princeton، 1976)، p87

٩. راديو «صوت فلسطين»، ٢٢ نيسان ١٩٩٦. مفتبس لدى شتاينبرغ «يواجهون مصيرهم» ص٣٥٤.

١٠. «العربي»، ٢٤ حزيران ٢٠٠١.

١١. يجدر التذكير، في هذا السياق، بأحداث نفق «حائط المبكى» (٢٤-٢٧ أيلول ١٩٩٦) والتي قتل خلالها ١٧ جندياً إسرائيلياً، وبالاضطرابات العنيفة التي اندلعت في المناطق

في ذكرى «النكبة» في ١٥ أيار ٢٠٠٠ .

١٢ . هذا ما يؤكده مثلا ممدوح نوفل، أحد كبار المسؤولين سابقاً في منظمة التحرير ومن مستشاري عرفات، في كتابه «انفجار عملية السلام» .

١٣ . ناحوم بارنياع، شمعون شيفر وأورلي أزولاي- كاتس «كنت مستعداً لإنهاء النزاع بثمن مؤلم»، يديعوت أحرونوت ١٨ أيلول ٢٠٠٠ ص٢ .

١٤ . بهذا المعنى، على الأقل، تصرف عرفات بحسب الوتيرة الثابتة من ردود الفعل الفلسطينية العنيفة تجاه مقترحات سابقة لتقسيم البلاد، سواء مشروع لجنة بيل في العام ١٩٣٧ أو مشروع الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ .

١٥ . سلوك عرفات بدد الوهم الذي نماه عدد من محاوريه الإسرائيليين بشأن إمكانية التوصل معه إلى تسوية بناء على اعتبارات براغماتية ومنطقية . وزير الخارجية الأسبق شلومو بن عامي، الذي شارك في مؤتمر كامب ديفيد، اعترف في مقابلة صحافية بأنه توصل إلى استنتاج بأن «عرفات ليس زعيماً قطرياً . إنه رجل متدين . . في كامب ديفيد كان واضحاً أنه لا يبحث عن حلول عملية وإنما هو منشد إلى المواضيع الميثولوجية: حق العودة، القدس، («جبل الهيكل» - الحرم القدسي الشريف) . إنه يحلق في أعالي النموذج الإسلامي والفلسطيني» . آري شافيط «اليوم الذي مات فيه السلام»، ملحق «هآرتس» ١٤ أيلول ٢٠٠١ .

١٦ . «اللعبة المزدوجة» التي مارسها عرفات خلال ما يسمى بـ «الانتفاضة الثانية» وصفها جيداً باري روبين وجوديت كولب روبين في كتابهما «ياسر عرفات: بيوغرافيا سياسية» (تل أبيب: يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦) ص ٢٦٨-٢٨٨ .

١٧ . تأكيد على ذلك قدمه زكريا زبيدي، قائد «كتائب شهداء الأقصى» في جنين، في مقابلة أدلى بها منذ فترة قريبة لصحيفة «هآرتس»: «في أيام أبو عمار كان لدينا برنامج وإستراتيجيا، وأوامر منه كنا نقوم بتنفيذها» . وأضاف زبيدي «كل ما حدث في الانتفاضة تم بأمر من عرفات، ولكنه لم يكن بحاجه ليقول لنا ذلك صراحة، فقد كنا نفهم رسالته» («هآرتس»- ٤ نيسان ٢٠٠٨) .

١٨ . أنظر في هذا الصدد برغمان «والإذن ممنوح» ص١٧-٢٨ .

١٩ . أنظر في هذا الصدد التقرير الخاص الذي أعده طاقم برئاسة الوزير داني نافيه حول موضوع «ضلوع عرفات وكبار مسؤولي السلطة والأجهزة في الإرهاب ضد إسرائيل»، مكتب رئيس الحكومة ٢٠٠٢ .

٢٠ . أنظر على سبيل المثال أقوال أبو مازن أمام شبيبة فلسطينية في ٢٠ آب ٢٠٠٥، عشية إخلاء قطاع غزة: «بعد أن انتهى الجهاد الأصغر بتحرير الأرض سيبدأ الجهاد الأكبر- معركة- بناء الاقتصاد وبناء الوطن»، علي واكد، موقع Ynet ٢٠ آب ٢٠٠٥ .

٢١ . يمكن العثور على نقاش مستفيض في هذه المسألة في مجموعه المقالات: Michael Keating، Anne Le More، and Robert Lowe، eds، Aid، Diplomacy، and Facts on the Ground: The Case of Pa - estine (London: Chatman House، 2005)

٢٢ . المعطيات الرقمية تظهر في تقرير لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2006، أنظر: UNCTAD-United Nations Conference on Trade and Development، «The Palestinian War-Torn Economy: Aid، Development and State Formation»، New York and Geneva، 2006

23 . Steven Erlanger، «Aid to Palestinian Rose Despite an Embargo»، New York Times، March 21، 2007

24 . Elaine Sciolino، «$7.4 Billion Pledged for Palestinian»، New York Times، December 18، 2007 .

٢٥ . في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، عشية اندلاع «حرب الإرهاب الفلسطينية»، عمل في إسرائيل قرابة ١٢٠ ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية ونحو ٣٠ ألف عامل من قطاع غزة .

٢٦ . تشغل السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي نحو ١٥٠ ألف شخص، أي نحو ثلث قوة العمل الفلسطينية. لغاية العام ٢٠٠٨ يبلغ مجمل رواتب هؤلاء المستخدمين ١ر٤ مليار دولار، تساوي قرابة نصف الميزانية العامة للسلطة والتي تبلغ حالياً ٣ر٣ مليار دولار في السنة. أنظر Muhammad Yaghi، «Financial Crisis Grips Fayad Go - ernment،» The Washington Institute for Near East Policy، Policy Watch no. 1396، August 8، 2008، العجز في ميزانية السلطة بلغ في العام ٢٠٠٧ نحو ٢٨٪ من الناتج المحلي الخام. وحتى في إطار عملية الإصلاح الاقتصادية المخططة للسلطة لسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة السنوي نحو ١ر٣ مليار دولار.

٢٧ . الفقر المدقع يُقدر بدخل شهري يصل إلى ١٨٣٧ شيكلا للعائلة المكونة من ستة أفراد، أي ما يعادل عشرة شواكل للفرد في اليوم.

٢٨ . حسب معطيات تقرير البنك الدولي من شهر أيار ٢٠٠٨. أنظر: «Implementing the Palestinian Reform and Development Agenda،» Economic Monitoring Report to the Ad-Hoc Liaison Committee، May 2، 2008،

٢٩ . هذا العدد يعتبر بمثابة خرق سافر للاتفاقية الانتقالية (أوسلو ب) الموقعة في أيلول ١٩٩٥، والتي نصت على أنه «طوال الفترة الانتقالية، لا يزيد العدد الإجمالي لأفراد الشرطة الفلسطينية على اختلاف فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة عن ٣٠،٠٠٠». أنظر «اتفاقية انتقالية إسرائيلية- فلسطينية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، ملحق ١، بند [٣] IV»، ٢٨ أيلول ١٩٩٥.

٣٠ . في هذه النقطة أيضاً أخلَّ الفلسطينيون بالاتفاقية الانتقالية الموقعة مع إسرائيل.

٣١ . أنظر مثلاً، أرنون رغولر «الفوضى في المناطق أخذت تتحول أكثر فأكثر إلى صراع موجه من أعلى بين أجهزة السلطة»، هآرتس، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٤.

٣٢ . للإطلاع على الصيغة المترجمة إلى الإنكليزية لقانون الأساس أنظر www.mideastweb.org/basiclaw.htm

٣٣ . يجب الافتراض أن الحملة العامة التي قام بها دحلان من أجل اجتثاث الفساد في السلطة كانت مناورة محسوبة لتعزيز مكانته، تمهيداً لمعركة الخلافة بعد وفاة عرفات.

٣٤ . أنظر في هذا الخصوص التقرير الخاص لإيتمار ماركوس وباربارا كروك «اقتل يهودياً، وأدخل الجنة»، نظرة على وسائل الإعلام الفلسطينية، كانون الثاني ٢٠٠٥.

٣٥ . انظر في هذا الصدد إيتمار ماركوس وياعرا بيرون «فرية السلطة الفلسطينية بمناسبة إطلاق سراح المعتقلين: إسرائيل تجري تجارب طبية على المعتقلين، كما فعل النازيون»، نظرة على وسائل الإعلام الفلسطينية، ٨ تموز ٢٠٠٧.

٣٦ . أنظر نوعا مريدور «فحص كتب تدريس فلسطينية للصفوف السادس وحتى العاشر للعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥»، مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، مركز تراث الاستخبارات، ٩ شباط ٢٠٠٦.

٣٧ . التقرير السنوي لمعهد «نظرة إلى وسائل الإعلام الفلسطينية».

٣٨ . التبعية المزمنة للسلطة للمساعدات الدولية ليست صحيحة، لكنها تمكن الدول المتطورة والهيئات الاقتصادية المسؤولة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من رسم وتخطيط مسار تطور إيجابي للاقتصاد الفلسطيني. هذه التبعية تتيح لإسرائيل أيضاً ممارسة وسائل ضغط مختلفة غير مباشرة على الفلسطينيين، عن طريق دول مانحة مثل الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي.

٣٩ . أنظر عكيفا إلدار «سلام يدفع»، هآرتس ٢ آذار ٢٠٠٨.

٤٠ . هذا ما تم على سبيل المثال في حاجز الجلمة، إلى الشمال من جنين، وفي حاجزي بيت لحم ونعمان المتاخمين لـ «غلاف القدس» حيث أقيمت وتقام قاعات انتظار متطورة.

٤١ . علي واكد «أبو مازن يعلن: تم توحيد أجهزة الأمن»، Ynet، ١٤ نيسان ٢٠٠٥.

٤٢ . أنظر مثلاً باراك رافيد وآفي سخاروف «تقرير الشاباك : الفلسطينيون اعتقلوا ٢٥٠ ناشطاً من حماس»، هآرتس ٧ كانون الثاني ٢٠٠٨، آفي سخاروف «الأمن الوطني في جنين يتولى المسؤولية»، هآرتس ٢١ أيار ٢٠٠٨ .

٤٣ . آفي سخاروف «وحدة النخبة الفلسطينية تنهي تدريباتها في الأردن»، هآرتس ٦ نيسان ٢٠٠٨ .

٤٤ . ألوف بن «إسرائيل ستنقل للسلطة مئات السيارات العسكرية والستر الواقية»، هآرتس ١٠ آب ٢٠٠٨؛ أمير بوحبوط «بموافقة إسرائيل : ألف بندقية كلاشينكوف نقلت من الأردن إلى السلطة»، معاريف ٥ أيلول ٢٠٠٨ .

٤٥ . روني سوفير وعلي واكد « أولمرت يؤكد : هناك اتفاق حول المطلوبين»، Ynet ١٤ تموز ٢٠٠٧ .

٤٦ . هناك وجهة نظر شائعة تقول إن الإرهاب ينبع من ضائقة اقتصادية ومن جهل وتخلف . غير أن بحثاً أجراه ألن كروغر من جامعة برينستون وجيتيكا ملتشكوفا من جامعة كارل في براغ ونشر في العام ٢٠٠٢، تفحص الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء حزب الله في لبنان وانتحاريين فلسطينيين ومستوطنين يهود لهم ضلع في حوادث عنيفة مع جيرانهم العرب، ووجد أنه ما من صلة بين الضلوع في أنشطة الإرهاب وبين ظروف المعيشة أو مستوى التعليم .

٤٧ . السلطة الفلسطينية «نحو بناء دولة فلسطينية»، ص١٦ .

٤٨ . أنظر غاي بيخور «قصاصة ورق أم اتفاقية سلام؟ بعض القواعد المقدسة» . في هذا السياق يمكن التذكير باتفاقية السلام الموقعة بين إسرائيل ولبنان خلال «عملية سلام الجليل» ١٩٨٢ والتي ذهبت أدراج الرياح، ومن الجهة الأخرى، العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والأردن التي توطدت قبل فترة طويلة من توقيع معاهدة السلام بينهما في العام ١٩٩٤ .

٤٩ . Daniel Pipes، «Turning Abbas's Logic on its Head،» Jerusalem Post، December ٢٦، ٢٠٠٧ .

٥٠ . افتتاحية صحيفة «دافار» («دافار هليوم»)، دافار ٢٣ حزيران ١٩٣٦ .

٥١ . هذا المقال لا يبحث في «المسائل الجوهرية» للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني والطريقة الأمثل لتسويتها في إطار تسوية مستقبلية من هذا النوع أو ذاك، بين الشعبين، فهذا بالضبط هو السلوك المتسرع الذي ينتقده المقال . مع ذلك، واضح أن معالجة إحدى المسائل المذكورة - مشكلة اللاجئين- يجب أن لا تؤجل إلى الاتفاق الدائم . الفلسطينيون لا يريدون تفكيك هذا اللغم لأن في وسعه، حسب فهمهم، أن يقوض أسس الدولة اليهودية . إسرائيل من جهتها يجب أن تسعى إلى نزع تسييس المشكلة وإلى حلها (بالسرعة الممكنة) على أساس إنساني . وقد قدمت مجموعة خبراء اقتصاد، إسرائيلية- فلسطينية- فرنسية، عقدت سلسلة لقاءات في بروفانس، في تشرين الثاني ٢٠٠٧، تقريراً إلى رؤساء أجهزة الأمن، قدرت فيه تكلفة حل مسألة اللاجئين- مع إلغاء «حق العودة»- بمبلغ يتراوح بين ٥٥ و ٨٥ مليار دولار، أي ما بين ١٤ ألف و ٢١ ألف دولار لكل لاجئ . وبحسبة نهائية فإن هذا المبلغ لا يعتبر ثمناً باهظاً لتسوية مثل هذه المشكلة المأساوية المؤلمة . أنظر عكيفا إلدار «٩٠ مليار دولار . . . هذا هو ثمن حل مشكلة اللاجئين»، هآرتس ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ .